المحددات السياسية للبنية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية
ـ مقاربة سوسيوتاريخية ـ

Political determinants of the Algerian economic and social structure
-Sociological and historical approach-

الدكتور/ **محي الدين قنفود**
أستاذ محاضر قسم -ب-،
جامعة باتنة 1،
guenfoud.mahieddine@gmail.com

تاريخ الارسال: 2018/06/07 تاريخ القبول: 2018/08/31 تاريخ النشر: 2018/12/31

ملخص:

إن الحالة الجزائرية بتفردها أكثر إقلاقا لكل النظريات الاجتماعية المفسرة للبنية السياسية والاقتصادية خاصة تلك التي تتبنى النماذج الأكثر عمومية والأقل تعقيدا سواء كانت محافظة أو ثورية، وكل ادعاء بتشبيهها بتصنيف آسيوي استبدادي، إقطاعي جماحلي كفافي، رأسمالي أو اشتراكي سيصطدم بأكثر من اعتراض، لذلك فإن اللجوء إلى الحدث التاريخي وتتبع خيوط التشويه المبرمج أو العفوي يصبح مهما. ويبقى السؤال: كيف هي حالة المجتمع الجزائري؟ وما هي طبيعة بنيته؟ اننا بتدخلنا هذا سنتوقف عند محطات سميناها محددات ولكنها وقائع خاصة فقط بالحالة الجزائرية حيث لا يتحدد الاقتصادي إلا بالرسم السياسي، ولا يتحدد الاجتماعي إلا بالعودة للتاريخي، كل ذلك لفهم البنية الاجتماعية الجزائرية في صميمها.

الكلمات المفتاحية: البنية الاقتصادية، البنية الاجتماعية، الدولة المانحة، الوعي الناقص، المشروع الرأسمالي.

Abstract

The Algerian situation, by its very uniqueness, is more disturbing to all social theories explaining the political and economic structure, and any claim to compare them under any classification will always find a rejection. What is the situation of Algerian society? What is the nature of its structure? Questions that are constantly present. We will stop at where the economic is determined by political drawing, the social is determined by history.

Key words: economic structure, social structure, the donor state, incomplete consciousness, capitalist enterprise.

مقدمـــة:

حين وصل عباس فرحات إلى خلاصته الشهيرة "لا وجود لوطن اسمه الجزائر"[1]، فإنه في تردده هذا يعيد قصة استيلاء المارشال دوبورمون الاستعجالية لسواحل سيدي فرج وتحركه السريع إلى عاصمة الدايات، أمام ذهول وحياد ما يعرف آنذاك بالأعيان، المصدقين لمقولة "عندما يشرع المارشال دوبورمون في الانسحاب سيسلم السلطة للأعيان من أمثال خوجة واسطنبولي وبوخروبة وبوقندورة الذين رفضوا الإنزال ولكنهم تعاونوا مع المحتل لتسريع الانتقال الحكم إليهم"[2]، هي استقالة من انتماء غير محدد في ظل وضع سياسي واقتصادي غير مفهوم وغير منتج سواء تحت سلطة إسطنبول أو تحت سلطة الإيليزي. نفس الوضع للأسف يتكرر في مجمل تمثلات الجيل الجديد في كنف الدولة الوطنية المستقلة حيث تمتزج السطحية والفوضوية والسذاجة السياسة والاقتصادية التي تعيد إنتاج نفس مقولات وتصرفات نخب وأعيان ما قبل الاستقلال الوطني، ولكن هذه المرة بتعابير أخرى تتراوح بين الانتقاص والرفض لجهود التنمية وسياسة الاحتواء الاجتماعي وبنفس السلوك القديم والسلبية التي تصل إلى حدود التخريب والاندماج في أعمال الهدم المبرمج والمسير خارجيا أحيانا.

بين مقولة عباس فرحات وتقرير حمدان خوجة وتمثلات الجيل الجديد للانتماء السياسي ضمن البناء الاجتماعي والاقتصادي للجزائر أكثر من قرنين وكأن شيئا لم يتغير! ماذا يحدث؟! ولفهم هذا الوضع الاستثنائي للحالة الجزائرية التي تتمايز فيها محددات خاصة ببنيتها الاجتماعية بشقيها الاقتصادي والسياسي، يجب أولا مراجعة الخلخلة التي أحدثها الوجود العثماني ثم التدمير الفرنسي المسمى مجازا استعمارا، وثانيا تتبع الحالة الراهنة التي تجعل جهود التنمية تتراوح بين وصفي الأزمة والمعيقات لرسم صورة للمحددات السياسية لفهم البنية الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية.

I. إقطاع البايلك مقابل تاجماعت

يبدو أن التغلغل التركي السلس عميق في الجانب الاجتماعي الجزائري، حيث تتوازى ولا تتقاطع مصالح الدولة بالإقطاع والإدارة، مع روح القبيلة والجماعة والأعراف الجزائرية، وفي حيادية وسلبية عجيبة في خطوط تماس بين المدن الشمالية، بداية من العواصم الإقليمية كالجزائر والمدية وقسنطينة إلى باقي المدن الصغيرة المنتشرة على كل الشمال الجزائري الحالي، حيث تتناقض أساليب الانتاج والإدارة والمصالح الجماعية والفردية وروح

التضحية وروح الكسب والربح والارتزاق: "أراضي البايلك في نهاية سنة 1830 بلغت 1.5 مليون هكتار، وأرض العرش 5 مليون هكتار وأرض الملك 4.5 مليون"[3].

يترسم لنا هذا الاختلاف من:" إن البناء الاجتماعي للمدينة كان مختلفا تماما عن البناء الاجتماعي للريف"[4]. إننا إذا وفي تلك الأثناء ليس قبلا ولا بعدًا نتحدث عن الطبقات داخل مدننا وعن كراهية الدولة لنفسها حين تتفاقم أساليب التكبر والاستغلال والصرامة والقصاص في أشكال الاقتطاع والتملك والضرائب المبالغ فيها، إنه حديث جديد عن عقلية جديدة نسميها كراهية الدولة ولكن بطرق ملتوية تفاديا للعقاب والتربص بمصالحها والعمل على ما يخالف ارادتها، وتنامي ما يسمى بقدسية خيانة هذه الدولة من خلال تدعيمه لحق انتهاك البايلك، " لقد قاومت تلك القبائل بكل الوسائل مظاهر التخضيع التي شرعت الإيالة التركية في اتباعها وإدماجها في البوتقة الوطنية... إذ ظل الحنين إلى ماضيها الاستقلالي ينزع بها إلى المخالفة، فضلا عما كانت تحدثه تلك الانحرافات الكثيرة من نفور، الذي سجل من طرف الإدارة التركية أو البايلك نتيجة الطغيان والاستبداد العسكري[5].

إن هذه الفترة بالذات قد فسحت الطريق لهتك البنى التنظيمية الأهلية في شكل الهيئة الجماعية (تجماعت)، التي ظل الجزائريون يأخذون بها بشكل ديمقراطي توافقي اعجب بها مؤطرو نظرية الاستبداد الشرقي أمثال فالنسي وقاليسو وربما اندمج معها إلى حد ما اشتراكيون جزائريون اعتبروها استثناءً تاريخيا وعالميا.وإذا كانت أنواع الاستغلال عند غاليسو خمسة، فبواحدة فقط نستطيع متابعة خيط الهشاشة الاجتماعية والنفسية التي أصابت الجزائري في أصعب فترات تاريخه بالذهول والانكسار، وبالتالي الاجتثاث، فالاستغلال المباشر وغير المباشر للفلاحين الجزائريين ميز بين المستغل وهو الفلاح والمستغلين وهم كثيرون أغلبهم ارستقراطيون، "أما الأرستقراطية (الممتازة) فقد كانت حضرية وتتكون من الحكومة التركية وأجهزتها السياسية والعسكرية، وبسب وظيفتها السياسية والاقتصادية فقد راقبت الأرستقراطية الريفية رغم وجود نوع من الاستقلال لهذه الأخيرة. هذه الأخيرة تتكون من الفرسان الذين حكموا منطقة كاملة عن طريق التدرج الوظيفي... وإلى جانب هاتين الأرستقراطيتين هناك أرستقراطية عسكرية تكونت في أوساط الجيش الإنكشاري وكانت دائما في تناقض مع الأرستقراطية المحلية. لتمارس في النهاية ضغطا في شكل ضرائب على المزارعين ومربي المواشي"[6].

إننا أمام صراع استغلال تضيع فيه الجماعة ليعاد صياغتها في لعبة مفاهيم استشراقية ورأسمالية وقوالب نظرية ماركسية وتقدمية، تتفنن في مصطلحات الجماحلية الجزائرية واقتصاد الكفاف، والانتاج الأسيوي والإقطاع القيادي ونمط الانتاج العتيق والعتاقة... إلخ. كل ذلك يصل إلى اليوم جيم G في كامل المرض الشخصي، الجماعي والتنظيمي ليستقبل عدد قليل من الجنود النازلين من سفن أطالت الوقوف على سواحل سيدي فرج، والتمدد في كل الاتجاهات لتصبح المدن والحاميات والزوايا الصوفية كمثل مجسمات الرمال الصيفية، فيظهر المشروع الفرنسي الاستعماري مقابل المقاومة بشكل غريزي كاستجابة للقاح سرعان ما يخمد ليترك الجسد المتكيف مع مرضه قدرة مجابهة لمخاطر أكثر، وقبول بمساوئ أكبر.

مع مجيء طلائع الجيش الفرنسي من بوابة سيدي فرج حتى بدا المجتمع الجديد يتحدد في الاندماج القصري داخل النظام الرأسمالي العالمي، وإن كانت المرحلة الأولى مرحلة عسكرية خالصة تمتد إلى حدود 1880، وهي ضرورية للتغلغل ولتهيئة الشروط اللازمة لبداية اشتغال الآليات القانونية، وإرساء قواعد النظام الاستيطاني. لتأتي فترة أخرى تمتد إلى غاية 1930 لتثبيت وتدعيم النظام الاقتصادي، السياسي والاستيطاني.

II. فطرية المقاومة في مقابل المشروع الرأسمالي الاستيطاني الإدماجي

سوف نستعمل مصطلح "صدمة" للتعبير عن وضع أهالي غير مبالين ومتفرجين على شرعية سلطة ناقصة ومذمومة ولكن غير محرضة على الشعور الجماعي في حدوده المقدسة والمحرمة، وكذلك مذهولين أمام سرعة انهيار هذه السلطة بأعوانها وسذاجتها.

هؤلاء المصدومة أنفسهم آمنوا أن النذل الفرنسي سينسحب بعد 06 أشهر. الصدمة لم تنطلي على هؤلاء فقط، وإنما لم يفق منها كامل القطر إلا بعد مرور ما يقارب القرن من الاحتلال، لقد مرت المقاومة والاستدمار بزمن ومساحة كبيرين و بدماء غزيرة، بداية بالزحف في كل الاتجاهات الغربية والشرقية والجنوبية، وثانيا باستصدار قوانين 1948-1851-1863-1865-1873-1887-1897.وهي تعسفية استثنائية متعلقة بطرق نزع الملكية للأراضي الخصبة في الشمال، وأراضي العرش ثم البور ثم القبائل الثائرة وحتى أراضي المرور المتروكة للراحة، وهي آليات قانونية لتفكيك البنية الاقتصادية في صورة ملكية قبلية جماعية واسنادها لأفواج من المعمرين القادمين من اوروبا، إلى جانب القتل والنفي والإبادة الجماعية.

لم يتوانى الفرنسي الاستيطاني إلى استعمال الحيلة باسم الدين حيث يعلق ماركس "المذهب الشائع وسط المسلمين الذي يقر بأحقية الامام الحاكم في أن يعلن أراضي الأهالي كوقف قومي...إن لويس فليب كحاكم بعد الامام، له الحق أن يعلن أراضي الأهالي وقف قومي... لقد اغتصب لويس ليس فقط الملكية العامة، بل كل الأراضي الفلاحية بما في ذلك المراعي العامة والغابات والأراضي البور"[7].

في رسالة من الجنرال بيرتوزان لوزير دفاعه "وكم من مرة تملكني الخجل من رؤيتي للأخلاق الفرنسية تتدهور في حضور العالم المتمدن الذي يراقبنا من خلال قناصل الدولة، وحتى أمام هؤلاء الأفارقة الذين نحتقرهم واللذين يتمتعون بروح رفيعة، لقد كتبت لكم أننا لم نأت هنا إلا لنهب الثروات العمومية والخاصة."[8]

لقد تم تقتيل أولاد رياح الفارين إلى المغارة بإشعال النار في كل منافذها حتى مات ألف شخص بالاختناق منهم النساء والأطفال. منفذها الذي رقى لدرجة سفير في بريطانيا عين حاكم عام للجزائر سنة 1861. وبرر فعله مصرحًا "إن فعلا مثل هذا ينتمي للحرب" ومثله فعل بيجو وسانتطارنو، والفونس دي لامارتين الشاعر الفرنسي العظيم ودي موتطانياك وموريس هيريدسون، الأخير الذي يضع 10 فرنكات كقيمة لكل زوج آذان عربية، أما النساء، فبعضهن يبقين رهائن بصفتهن الصيد المفضل، وبعضهن يستبدل بالأحصنة والبعض الآخر يباع بالمزايدة مثل الحيوانات. [9]

إنه توجه مدفوع بقوى مبررة سياسيا لقيادة شعب الجزائر المتخلف نحو الأحسن بما أنه متوحش وجاهل، وغير مؤهل لتجسيد قيم الديمقراطية ودولة القانون ومن الناحية الاجتماعية فهو مبرر بإدخال التحضر والمدنية التي تنعم بها أوروبا إلى الشعوب المغلوبة بثقافتها التقليدية المستبدة. ومن الناحية الاقتصادية فالتبرير مرفوع برغبة في تطوير الآلة الإنتاجية للجزائر وإخراجها من التخلف الاقتصادي والأساليب القديمة، ولا ننسى بالطبع نشر المسيحية التي هي تبشير للخلاص وإحياء لروح الصليبية وحملاتها، والتي قالها صراحة المارشال دوبورمون لجنوده حين فتح العاصمة الجزائرية "لقد جددتم عهد الصليبين."[10]

إن الصدمة احتاجت إلى وقت طويل من المقاومة وإعادة انتاج الذات المنسية بفعل التسليم الطوعي لأولئك المختفين وراء رداء الدين والنسب الشريف، وفي أثناء التقتيل والمقاومة كانت الآلة الاستعمارية بمنطقها الاستيطاني تفكك بكل قواها القانونية

والاقتصادية البنية الاجتماعية الملتفة حول القبيلة والجماعة والدين والشرف "وفي الحقيقة، إن استراتيجية الجيش الفرنسي في الجزائر كانت تقوم منذ البداية على تحطيم النظام وقوانين العمل الجزائرية في كل منطقة يتم احتلالها وذلك بقصد تكسير العلاقات العائلية وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين."[11]

إن فلسفة فرنسا تتوقف على تحويل الجزائريين من مالكين إلى أجراء، واستمرت في تفكيك النسيج الاجتماعي لينجم عنها ولأول مرة في تاريخ الجزائر -الفرد-*L'individu*- مستلبا من الناحية الاقتصادية ومجردًا من الطابع الاجتماعي، يعيش حالة أنيميا. وبتقسيم الأرض الجماعية التي كانت تصان بمبدأ جماعية الأرض المحقق للتوازن الاقتصادي، تحول لمبدأ جديد يسمى اقتصاد الجوع أو اقتصاد الكفاف. [12]

كما أن نوعية الضرائب الجديدة المفروضة ليس بقيمتها ولكن بنوعها النقدي "*Monétaire*" سيسهل دخول المعاملات الربوية والاضطرار للهجرة والعمل المأجور، سواء في المدينة أو على التراب الفرنسي نفسه فيما يعرف منها بالزراعة التجارية الخاضعة للسوق العالمي في صورة الكروم التي غزت تقريبا الشمال التلي بمساحة وصلت إلى 110 ألف هكتار سنة 1890 ما أنجر عنه نشوء مدن بتمامها على ما يسميه شارل أجيران "براميل الخمر" وموازاة مع هذا اقيمت ما يسمى بالصناعة التجارية التي تعتمد على الاستخراج والاستغلال، ما يعنى القضاء على الصناعات التقليدية التي كانت تطعم 50 ألف عائلة في الجزائر.[13]

ما زاد من البؤس والفقر الذي يفتت أكثر وأكثر العشيرة ثم العائلات ثم الأفراد الذين يستكشفون أن اعتمادهم لن يجدي في الاستمرار بمعزل عن جهاز أكبر من الجميع هو الدولة، ليعيد تقييمه لعمليات المقاومة أو الاندماج التي لن تعتمد هذه المرة على الانتماء القبلي أو الطريقة الصوفية وإنما لما يسمى بالانتماء الطوعي للجمعية أو النقابة أو الحزب، سوف يعيد تقييم علاقات أخرى حول قوة العمل وساعات العمل والنقل والصحة والتعليم ويبدأ عمل التوعية في إطارها الجديد: الحومة، المدينة، الفئة والطبقة بعيدًا عن التنظيم الاجتماعي القديم ولكن بإعادة انتاج وتذكير لخصوصيات الشخصية الجزائرية في إطارها البربري العربي الإسلامي الذي سيظهر لنا أدبيات الحركة السياسية أو ما يعرف فيما بعد بالمقاومة السياسية التي ستبدأ من الأرض الفرنسية نفسها، حيث تكتشف الطبقة نفسها في إطار ثقافي مغاربي.

وكأن الجهد الاستيطاني الفرنسي المدفوع بالقوة الرأسمالية الربحية والأطماع المصاحبة له في شكلها المباشر أو غير المباشر، إضافة إلى المخططات الغربية في استراتيجيتها الأكبر من المضمون الاستعماري نفسه، سوف تنقلب مغذية نضوج جديد لوعي مستغلا ما أتيح له من إمكانات الفهم والنشاط والتجديد، بداية من الهجرة بعد صدور قانون 15 جويلية 1914 ونجاح الثورة البلشفية، وتأسيس الجامعة الإسلامية بما فيها من أفكار وانفتاح المنابر الصحفية وتكنولوجيا الاتصال، التي دارت حول محاور:

- التأكيد على الانتماء الثقافي العربي الاسلامي.
- مناهضة التجنيس والتجنيد الإجباري.
- مراجعة قوانين الأهالي بما في ذلك منح صفة الموطنة.

وإن كانت في البداية مقصورة على الموالين والأرستقراطية، فإنها سرعان ما تتحول إلى وعي طبقي وإحياء للهوية والانتماء الذي سيتمظهر فيما يسمى بحركة الاستقلال الوطني الذي يبرز لأول مرة مصطلح الوطنيين الاستقلاليين. حيث نواته في نجم شمال إفريقيا وامتداده في حزب الشعب، وانفجاره سيكون في جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني.

III. الفعل الثوري في خدمة الهدف السياسي والاقتصادي

إن اجتماع الستة التاريخيين، لن يكون أبدًا بداية أو نهاية عملية استرجاع الوعي وتسريع عملية الجزأرة التي ستتبلور في مشاعر وغضب وتضحية جماعية حالمة بطموحات مستخلصة من ذلك الماضي كثير التغير والمنسجم مع واقع الحال الوطني والدولي. لتبرز في إرادة تسيير جماعي عادل ديمقراطي وقومي في إطار الإنكار المستمر للذات، لتجسيد مبادئ تتمحور حول العدالة الاجتماعية والهوية الوطنية في إطارها الأمازيغي العربي الإسلامي والاستقلال السياسي، الاقتصادي والثقافي. وبالقدرة على اتخاذ القرار وإعادة البناء والتخطيط الاستراتيجي. و لأن هذا الطموح لم يكن ليتجرد أكثر من ذلك، فالواقع لازال يحمل معيقاته بداية من الإدارة الفرنسية وأعوانها المباشرين أو غير المباشرين، وأطروحات الاندماج والاستقلالية الملتفة حول شخصية الزعيم، أو الدعوية التي تجنبت الفعل العسكري كواقع مخالف لتنظيرها، أو للجهل والأمية الجماعية التي لم تتخذ قرارها، وتحتاج إلى محركات أحيانا عنيفة لإدماجها في العمل الوطني أو ضمان حيادها حتى لا تعرقله أكثر بفعل التشبث الفرنسي، الذي أفاق من أزمته الاقتصادية والسياسية بعد اكتشاف

البترول، ورغم أن الخيبة وصلت إلى حد الانكسار بالنتيجة التي مفادها "لا وجود لوطن اسمه الجزائر" كما جاء على لسان الراحل عباس فرحات، لكن لم يتخل الجزائريون في أية لحظة عن نضالهم وعن اسلامهم رغم ظهور الحزب الشيوعي.[14]

لقد كانت سنوات الحرب طويلة ومريرة وحبلى بالأحداث من لحظة بدئ العمليات إلى تقسيم الولايات الى مفاوضات إفيان إلى إعلان وقف إطلاق النار إلى صعوبات المرحلة الانتقالية إلى لحظة الاستقلال بتقرير المصير. وفي كل ذلك كان جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني جسم واحد في ذهن الشعب والثوار أنفسهم لأن السياسي هو كذلك عسكري.

إن مقولة بن مهيدي التي يحفظها أبنائنا في مدارسهم اليوم هي ملخص فلسفة ونفسية وطموح رواد الثورة ومقرريها مختصرة في الكلمات "القوا بالثورة الى الشارع سيلتقطها الشعب"[(*)]. والـ CRUA [(**)] الذي وصفه الهرماسي المغربي "تمديد عسكري لتجاوز الانقسامات الداخلية للنخب السياسية."[15] هو محصلة وعي الجزائري بنفسه بعيدًا عن الاندماج والاصلاح والزعامات والتنظير النخبوي بأطروحات اليسار واليمين، إنها ملخص نفسي، وعقائدي."

لن نغامر في طوباوية أكثر بالقول إن الشعب كله احتضن الثورة، لقد ارغم في كثير من الحالات على الوقوف ضد تخاذله، ولن نقول أن النخب الأخرى المتخلفة قد اندمجت في جبهة وجيش التحرير، إنما تمركزت في الغالب تحاشيا للنبذ الشعبي ولأهمية اللحظة التاريخية التي ستقيم مؤسس مقولة الاستقلال مصالي الحاج "كخائن"، و عباس فرحات يرتب أكثر من بطل، انه أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة.

إن سبع سنوات تلك هي اختصار لإعادة ولادة هذا المجتمع. حقا إن الثورة عاشت أكثر في الأرياف وفي الداخل ولكنها كذلك لم تستغني عن مدنها، وعن الخارج في شتى البقاع، وتحديدًا في العاصمة الفرنسية قلب النظام[(*)]، إننا أمام حركة متنوعة مبدعة نشطة والأكثر من ذلك واعية تنبذ الخيانة بكل أشكالها. تمجد التضحية، تحتفي بالصديق، لا تفرق بين الجهات والأجناس والأعمار. إن سبع سنوات تلك هي ملحمة. أن قوافل المجاهدات والشهيدات في الجبال والأسماء التي زخرت بها ذاكرة الثورة مازالت عضما غصًا في حلق المستعمر وأصحاب الدعاوي المتطرفة والأصولية الدينية، إنها ملحمة نعتز بها[(**)].

سبع سنوات ونصف سنة قبل إعلان استفتاء تقرير المصير الذي أرغم فرنسا الاستيطانية على مغادرة التراب الجزائري واستقلال الدولة الجزائرية التي ستتحول بفخر

واعتزاز إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في حركة انقلاب كبرى على تلك اللحظة المفرغة التي دخل فيها عساكر المارشال دوبرمون من بوابة سيدي فرج، بشكل ملتحم حول اسم الجزائر بشعار "جيش الشعب" وحول رمز العلم الوطني الذي سيصبح ملهما للتضحيات والشهداء ومقترن بدمائهم. إنها لحظة الاستقلال لحظة امتلاك الذات الجزائرية وبدولة مستقلة اشتراكية ولكن أمام أولويات أعمق من الاقتصاد والسياسة، "بعد فشل سياسة الاستيطان، وعدم نجاح خطة قسنطينة اتخذ الاستعمار أسلوبا جديدًا عشية رحيله ليتسنى له الاستمرار"[16]. فكما هدفت اتفاقيات إفيان إلى حفظ ماء وجه فرنسا، فإنها كذلك حاولت أن تبقي على هيمنتها على السوق والاقتصاد وحتى التوجه السياسي لأجهزة الحكم بإعادة توجيههم بعيدًا عن النهج الاشتراكي، لقد كان وضع الصحراء وبترولها وبعض القواعد العسكرية وما يسمى بالأقدام السوداء والمتعاونين معها والذين اعتبرتهم وثيقة الاتفاق أقلية ذات امتياز. لها بعد ثلاث سنوات ان تختار جنسيتها النهائية.[17]

IV. المركزية تخضع الاقتصاد للسياسة وتخضع السياسة للمطالب الاجتماعية

يبدو أن التصحيح الثوري هو اعادة صياغة التوجه في شكله المعمم بشعارات "الأرض لمن يخدمها" "والتعليم المجاني" والمصانع الضخمة، ولكن في عمقها هي إعادة بناء وإنتاج لنموذج التنمية المركزية وبكل جذوره النظرية خاصة في التحليل الماركسي، حين يحي قطاع التصنيع لنشر التقدم التقني في النسيج الاجتماعي، ومن ثم جر باقي القطاعات نحو تحقيق التنمية والتقدم، بتأثيره على باقي القطاعات الراكدة وكذلك الناشئة والجديدة في شكل أقطاب تنمية ونمو. وكذلك فهي تلعب دور الجاذب ودور المحرك ودور القاطرة التي تحرك كل عملية النمو والازدهار. إنه نموذج "الصناعة المصنعة."[18]

ولما كان القطاع العام شرطا لضمان درجة معقولة من السيطرة على توجهات التنمية، وذلك في ظل ندرة الوسائل البديلة للتأثير الفعال في مجريات الأمور الاقتصادية، وضعف تأثير السياسات النقدية والمالية، فإن وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية، وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضروري موضوعي للقضاء على التبعية والاستغلال الاقتصادي.[19]

بدأت عملية تنظيم الصناعة بتأميم المشاريع الأجنبية سنة 1968 وإقامة شركات وطنية. وفي سنة 1971 تم تأميم النفط والموارد البترولية والمناجم، وإنشاء مجمعات

صناعية تحويلية وصناعية مندمجة لأهداف معينة هي: استرداد الموارد الطبيعية واستغلالها، والتحرر من التبعية ودعم القطاع الزراعي وتزويد المعامل بالتجهيزات، والأهم توفير فرص العمل لتحقيق الرقي الاجتماعي، وكل هذا يندرج في سياسية شمولية عالمية للترقي بالتعاون الدولي على حساب المفهوم الامبريالي المعرقل لجهود الدول النامية في التطور.[20]

لقد خطب بومدين يوم 19 جوان 1975 "في فترة قصيرة وزعت الأرض وأنشئت آلاف التعاونيات وبرزت القرى الاشتراكية إلى الوجود لتكون إيذانا بخلق المجتمع الجديد المتساوي لكيلا يكون في الجزائر مجتمعان، مجتمع المدن ومجتمع الأرياف، هذه القرى هي قرار المستقبل"[21].

V. الدولة المانحة بدل الدولة المنظمة أمام وعي سياسي مرتبك حول الأولويات

وبتحسن أسعار النفط ذاق الجزائريون مباهج أغاني الثورة المسلحة والمصنعة والمثقفة والمفلحة، التي يحفظها الجميع على ظاهر قلب " خذ المفتاح يا فلاح " و " يا خدام " و "يا استاذي "...وغيرها.

لقد كان برنامج مواجهة العوز (PAP) ومهما قيل عنه أنه موجه، لتغليب الطرف الليبرالي. الذي لم يستطع المجاهرة بمعارضته للمسار القديم، قد سمح للمطالب أن تتبدل، ليرفع بعدها مباشرة مطلب نسبة النمو الديمغرافي ومشكلة السكن، نعم كان الرئيس الشاذلي بن جديد[*] يردد أنه ضد جماعة "نعم ولكن" ونحن هنا نقلبها على رأسها لإبراز بذور الإخفاق التي ستقود الى ما يعرف بالمأساة الوطنية أو العشرية السوداء التي يصر البعض على إرجاعها إلى حوادث معينة "مسمار جحا لازم يتنحا" أو إصرار ما سمى حين إذ بالاستئصالين على تحميل الـ FIS وقيادته مسؤولية الانزلاقات.

إن مظاهر الاستياء التي غذتها الصعوبات المالية التي أنتجها الارتباط الكلي بالريع البترولي، وهبوط أسعاره بداية من أزمة 1986 إلى نهاية التسعينيات.

قد تطور إلى مستوى رديء جدًا من العلاقة بين المواطن والنظام في صورة تنكيت مبرمج للرموز في صورة رئيس الجمهورية وقيادات الحزب كفاسدين حمقى تافهين، وكذلك لمكانة الوطن وصورة الجزائر في الخيال الفردي والجماعي التي تدهورت إلى درجة وصفها بالقبو والمزبلة، ويتضح كذلك أن المعارضة الصامتة داخل جهاز الدولة في شكل تسلل

متوافق ومسكوت عنه هو الذي يشتغل بقوة أفضل سواء في جهاز الحزب خاصة. أو في باقي المؤسسات منها الإدارية التكنوقراطية(*)، في شكل يساريين وعلماء متشبعين بالثقافة الفرنسية فرنكوفيليين، وآخرون معربون مرتبطون بقوى عربية قومية مشرقية خصوصًا، سيظهر تأثيرها لاحقا على نوعية المناضلين الذين يستلمون قيادة الحزب التي ستسهل ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي ستفكك القطاع العام والممركز.

المصطلح " الدولة المانحة " سأستعمله إجرائيا لتبيان تصور المواطن للدولة في ظل عملية التنمية الشاملة التي شرعت فيها الدولة طوال سنوات الاستقلال. إن مرجعنا في هذا الاستعمال هو المرحوم بن بلة نفسه عندما أجاب على سؤال الصحفيين الفرنسيين " إن المواطن الجزائري مستهلك عدواني قبل كل شيء فهو ينتظر من الدولة أن تمنحه كل ما لم تعطه إياه الدولة الاستعمارية"[22]. هو نفسه الحقيقة التي ستتجلى بعد تجارب غزو المدن وممتلكات المعمرين في عملية ملئ الفراغ بما فيها المناصب والمسؤوليات التي كانت بمثابة غنيمة حرب، وبإغراق السياسة الاجتماعية في تحمل أعباء المأساة الاستعمارية، وتضخم في الوظائف المقنعة ومنح الامتياز، التي طالت أغلب فئات الشعب بداية من قدامى المحاربين الذين ضخم عددهم. وصولا إلى التعليم الذي انتقل من المجانية والإجبارية، إلى إلزامية التمدرس والنجاح، إنها الدولة المانحة التي توجد به وتنتفي به، أو على الاقل يجب أن تسكت على التعدي حين لا تقدر على المنح. أن غياب المؤشر على التدهور الثقافي آن ذاك في شكل مسألة الفرنسية المتطابقة تمامًا مع الإدارة، وفي فئات اجتماعية واسعة. وانحصار مفهوم الهوية الوطنية في "إن الجزائر أمة قائمة بالثالوث الباديسى: الجزائر وطننا والاسلام ديننا والعربية لغتنا. الذي سيدافع عنه الحزب كمسألة تنظيمية بديهية في إطار الأغلبية التي ستعاقب كل من يخالف هذا التوجه السياسي بالإقصاء والإبعاد والاستهجان."[23]

وبظهور ما يسمى بحركات الانفصال التي تبدأ في صورة فصيل قبائلي لتتحول إلى حركات جهوية ذات امتدادات، مبررة في العجز التنظيمي الذي سيتعدل بإدراج الأمازيغية كلغة وطنية وعنصر هوية وطنية ومادة مدرسة بالاختيار، لكن دون تعمق في اعتبار المسالة اجتماعية لها علاقة بالعنف والاحساس بالمواطنة والرابط الاجتماعي، والإصرار فقط على أنها نخبوية أو جهوية يمكن معالجتها في إطار الحصر الذي يحاكي التحديد الجغرافي

والديمغرافي بمنطق "أغلبية أقلية"، دون الانتباه إلى مخاطر التغذية التي يستفيد منها ما يسمى بالغاضبين من الدولة الجزائرية, بداية من المستعمر القديم إلى دول الجوار، إلى سياسات جهوية في إطارها الجيوسياسي الذي عرف بالمشرق الكبير. "إنه نوع من الهالة الكبرى التي تبطن توجهات المجتمع، نوع من الخلاص الوهمي الذي ترتمي فيه الشعوب البائسة من واقعها البائس.[24]

لكننا في الحالة الجزائرية لسنا ملزمين بهذا الشرط الفلسفي الذي يتعمق في الهيغلية وأفكار فيورباخ وبالتوقف عند حالات تمر علينا بشكل دوري. في شكل تناقض بين الخطاب والممارسة ليس فقط عند النخب في عملية نقد ومبالغات، مقارنة بين القديم والحديث، كعملية تقييم متناقضة بين الأصيل والحديث، والسلف والخلف، والخير والشر والبركة التي ترتبط بالقديم وتنتفي عما سواها في صورة شر وفساد ونقص خاصة في الحديث (المعاصر). فيستدل حينا بالقديم لزرع الشك، وبالحديث لاستحضار الإعجاب، أو التوتيلارية والخرافة التي تجعل الغالبية تصدق معجزات (*) وقبول مشيخة العائدين لتوهم من البغاء والجريمة والشذوذ.

إن هذه الحالة الموسومة بالوعي الناقص المغرق في التقييمات المستعجلة والمبرمجة، والمتقوتة بالإشاعة والسطحية والتي لم تنحصر في فئة اجتماعية بعينها، إن هذا الوصف الذي يوضح حالة ارتباك اجتماعي لطالما كان سببا وراء وصف أفراده من قبل نفس نخبه بأنه (غاشي).[**]

لقد شاع إذا في جميع الطبقات الاجتماعية وحتى عند ما يسمى بالنخب في نهاية الثمانينات والتسعينات بديهية خرافة الاشتراكية ودكتاتورية الحزب الواحد وضرورة الديمقراطية التي لا تحمل إلا مشروع رحيل النظام القائم. إنه زمن الانفتاح الذي ينفخ في نار الجهل والجهوية والبيروقراطية والحقرة ليعطي الأمل والدليل الذي يجب أن يتكرر في تدخلات تبدأ من القسم الدراسي حيث ينخرط المعلمون بصفة النخب الوسيطة، ثم الحلقات داخل المساجد المروجة لفكر الإخوان والوهابية كحل لمشكلة التخلف، ثم الجمعيات الثقافية والخيرية وحتى الرياضية ويمتد أكثر ليصل إلى حيث المتفوهين والخطباء وأصحاب القلم الذين يجدون منابر لهم في بعض وسائل الإعلام الشرقية، ومن عواصم غربية كبيرة تدفع إلى إنتاج المزيد من الوعي الموجه نحو نبذ الاشتراكية بالأسلمة الجديدة كحل لكل المشكلات السياسية والاقتصادية والمعرفية، "لقد فرقوا بين القلب والمخ وبين

الريف والمدينة إذ حولوا الأراضي الفلاحية إلى عمران ومصانع لا أهمية لها، فحققوا رغبتهم المدمرة في جسم اقتصادي لا روح فيه... لم تعرف مرحلة الستينات والسبعينات إلا الفساد الاجتماعي الذي ورثته من النظام الاشتراكي فقد تشبعت هذه المرحلة بأفكار ديماغوجية سواء لدى النظام الذي أتخم الشعب بخطاباته الجوفاء وحماسته الاشتراكية... لقد عاش العامل الجزائري في دوامة الخطابات والشعارات التي لم يستفد من كذبها على الشعب إلا هؤلاء الذين أشبعوا الجزائريون بمواعيدهم العرقوبية... وهكذا فإنه لو لم توجد لولا لابدت هذه العشرينية أسوء حالا من أيام الاستعمار."[25]

إنه خطاب النخب الذي يفهمه كل مادون النخب إنه البداهة التي ستستمر أكثر فأكثر لتعيد إنتاج اللاشيء حيث تختفي وراء شعارات " لا شرقية ولا غربية "، " الحل هو الإسلام" مساحة من الظل الفسيح من الأسئلة، أهمها وماذا بعد؟

إن تجربة العنف المسلح والشمولية الدينية التي تلبست بالسياسة في شكل تجنيد استعجالي واستغلالي لمجتمع لم ينضج سياسيا بعد.

لقد صاحب مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كأول مدني يتقلد هذا المنصب موجة تفاؤل بمستقبل أفضل مناسب لشعاره "العزة والكرامة" وأمام هذا الوعي الناقص والأمية السياسية لأفراد الشعب، استغلت مصادفات ارتفاع سعر البترول ووعود السلم والوئام الى صرف المال العام لأغراض اجتماعية تحت غطاء ربح السلم الاجتماعي، ليستمر في خلق الوعي الناقص وليعزز اكثر فأكثر المعنى الحقيقي للدولة عند المواطن، "المنح" ومزيدا من "المنح" بداية من الشهادة الى العمل الى السكن الى الدعم... الخ، ما يعزز دوما هشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية في ضل اندفاع سياسي مثقل بتركات تاريخية لازال الخروج منها بعيدا.

الخلاصة:

إن البنية الاجتماعية الجزائرية بمحدداتها الاقتصادية والسياسية لا تتوضح إلا بالعودة للحدث التاريخي، والمرور يصبح اجباريا بالتدخلين التركي وخصوصا الفرنسي في التراب والمجتمع الجزائري، واذا كان هذا الاخير استفاد من الخلخلة التي احدثها الأول في الوضع السياسي حيث انتج تلك العلاقة المتسمة بالاستقالة والتحايل على البايلك وانعدام الاحساس اصلا بالوجود السياسي الخاص، فانه باندفاعه الاستيطاني الرأسمالي العسكري اعاد احياء المقاومة بأشكالها الرمزية والثقافية والمسلحة، وكذلك اخرج للوجود الفرد الجزائري بانتمائه الطبقي والنقابي والحزبي، وبالتالي اعاد تشكيله خارج الانتماءات العائلية ذات البعد التكافلي التضامني الجماعي، ولكن في نفس الوقت أورث للدولة الوطنية وضعا بعاطفة قوية واحساس وطني جيد ولكن بوعي ناقص وأولويات مترددة حول الاسبقيات.

إن المحددات السياسية لا تفسر فقط استراتيجيات وتموقعات وتحالفات، أنها في الوضع الجزائري تحدد البنية الاقتصادية ومن خلالها البنية الاجتماعية في خصوصيتها التي تجعل كل ادعاء تفسيري مستند الى نظرية اجتماعية مؤدلجة ومبسطة عاجزة عن فهم مناطق الظل في الوضع الجزائري الخاص.

قائمة المراجع:

1. بلقاسم بوقرة، من الاستبداد الاشتراكي إلى النظام العالمي، ديوان المطبوعات، ت.ج 2004.
2. حمدان عثمان خوجة، المرآة، ترجمة محمد زبيري، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. خالد عمر بن ققة، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، مؤسسة الشروق، 2000.
4. الزاوي بغورة، الخطاب الفكري في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
5. زمام نورالدين، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، الجزائر.
6. سليمان عشرائي، الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الاجتماعية،

ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

7. ضياء مجيد الموسوى، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، د.م.ج، 2001.
8. عبد الوهاب بن خلفة، تاريخ الحركة الوطنية، دار طليطلة.
9. علي محمد الطلابي، كفاح الشعب الجزائري ط1، دار العزة والكرامة، وهران، الجزائر، 2015.
10. محمد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، 2003.
11. ناصر يوسف، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 23.
12. وائل نعيمة، الاغتراب عند كارل ماركس، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

13. H. Benissad, La réforme économique en Algérie, OP.Cit.P17.

الهوامش:

[1]- زمام نورالدين، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص57.

[2]- حمدان عثمان خوجة، المرآة، ترجمة محمد زبيري، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص-ص، 88-104.

[3] بلقاسم بوقرة، من الاستبداد الاشتراكي إلى النظام العالمي، ديوان المطبوعات، ت.ج 2004، ص 187.

[4] المرجع نفسه، ص 165.

[5] سليمان عشرائي، الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 180.

[6] بلقاسم بوقرة، مرجع سابق، ص95.

[7] نورالدين رمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص48.

[8] علي محمد الطلابي، كفاح الشعب الجزائري ط1، دار العزة والكرامة، وهران، الجزائر، 2015، ص 289.

[9] علي محمد الطلابي، مرجع سابق، ص-ص 290-292.

[10] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص41.

[11] علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص-ص 622-623.

[12] نورالدين رمام، مرجع سابق، ص-ص 55-58.

[13] نورالدين زمام، مرجع سابق، ص-ص 52-53.

[14] خالد عمر بن ققة، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، مؤسسة الشروق، 2000، ص-ص 176-177.

[*] مقولة موجودة في المقررات المدرسية والكتب التاريخية والتربوية وهي بالتكرار محفوظة كالنشيد الوطني.

[**] مختصر اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

[15] نورالدين زمام، مرجع سابق، ص 70.

[*] معركة الجزائر، وإضراب 8 أيام، وحركت 17 أكتوبر، وشبكات التسليح، فريق جبهة التحرير.

[**] الكلمات هذه وكثير من القصص هي من محصلات الكلام والتذكر في بيوتنا وجلساتنا نحن الجزائريين.

[16] نورالدين زمام، مرجع سابق، ص 63.

[17] عبد الوهاب بن خلفة، تاريخ الحركة الوطنية، دار طليطلة، ص229.

[18] نورالدين زمام، مرجع سابق، ص-ص 116-118.

[19] ضياء مجيد الموسوى، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، د.م.ج، 2001، ص15.

[20] محمد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى 2003، ص-ص 75-80.

[21] المرجع نفسه ص60.

[*] المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية بعد وفاة بومدين وهو عسكري مجاهد قاد الجزائر إلى غاية استقالته في أحداث ما يسمى إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS.

[*] في إحدى المدن الداخلية الصغيرة بالأوراس وبعد إعلان وقف إطلاق النار خرج إلى الشارع شيخ من المندمجين واعوان فرنسا، ينادي ويبكي " حكمونا الرعيان حكمونا الرعيان "إلى أن لفظ أنفاسه في مفترق الطرق غيضا وحزنا على ما فات وما هو آت.

[22] نورالدين زمام، مرجع سابق، ص 109 (لقد اعتبر هذا التصريح خطأ سياسي عجل بالإطاحة به).

[23] الزاوي بغورة، الخطاب الفكري في الجزائر، دار القصبة للنشر 2003، الجزائر، ص135.

[24] وائل نعيمة، اغتراب عند كارل ماركس، كنوز الحكمة، الجزائر 2013، ص67.

[*] أنظر الإسلاموية السياسية: الماسات الجزائرية، مجموعة من الباحثين، دار الفارابي، بيروت، 2002، ص-ص 93-119.

[**] - وصف استعمله رئيس حزب التجديد في بداية التسعينات. والعجيب أن هذا الرئيس يدعي تمثيله لفكر مالك بني النبي، والكلمة بالدارجة الجزائرية تعني الجمهور غير المنظم الذي ينساق عاطفيا وليس له قيادة ولا هدف.

[25] ناصر يوسف: الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، م 23.